

## الانفاق العام في الإسلام وفي النظم الوضعية « دراسة مقارنة »

- الانفاق العام في الإسلام .
- أبواب الانفاق العام في الدولة  
الإسلامية .
- الضوابط الشرعية في توجيه  
النفقات العامة .
- دراسة مقارنة للانفاق بين الإسلام  
والنظم المعاصرة .
- الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة
- قواعد وآثار الانفاق العام بين  
الإسلام والنظم المعاصرة .



## ● تمهيد :

الحمد لله الذى أمر عباده المؤمنين بالاتفاق مما جعلهم مستخلفين فيه ، والصلاة والسلام على رسول الله القائل : « حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة » .

وبعد ..

فقد تاصلت نظرية الاتفاق العام فى العصر الحديث ، وتبلورت قواعد الاتفاق وتوسعت وتكشفت آثار الاتفاق العام فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن لا نسى أن الاسلام قد أولى موضوع الاتفاق عناية تامة ، ووضع له فواعد وضوابط متكاملة فى الوقت الذى كان فيه الحكام يدمجون مالية الدولة فى أموالهم الخاصة وينفقون كيف يشاءون دون مراعاة للمصالح العام .

وقد بلغ من عناية الاسلام بالاتفاق أن القرآن الكريم تضمن آيات تتعلق بالاتفاق عددها ٢٣٤ آية فى ٥٧ سورة بلفظ الاتفاق أحيانا ولفظ الزكاة أو الصدقات أو اطعام المساكين فى آيات أخرى منها قوله تعالى : ﴿ وانفقوا فى سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ، واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا . انما نطمعكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا ﴾ (٣) .

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على الاتفاق فى كثير من

(٢) التوبة : ١٠٣

(١) البقرة : ١٩٥

(٣) الانسان : ٨ ، ٩

الأحاديث منها ( من بين سبعة يظلمهم الله يوم القيامة يوم لا ظل الا ظله ) :  
« ورجل أفتق يمينه فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه » ،  
وقال : « من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » ، وقال :  
« ليس بدؤمن من بات شعبان وجاره جائع وهو يعلم » •

بالانفاق في سبيل الله يزداد الدخل القومي ويتوافر الأمن وتسود  
المحبة بين الناس فلا تحدث المنازعات بل ان الغنى الذي يتصدق يجد من  
يسد له يد العون كلما احتاج الى شيء ، كما ان المال المزكى به يحرك  
الدورة الاقتصادية من خلال ذوي الحاجات بدرجة أكبر من أسلوب انفاق  
الاغنياء . في شأن هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ما نقص مال  
من صدقة » •

ولقد تسببت الولايات المتحدة الأمريكية لمثل ذلك فأعطت الدول  
الفقيرة اعانات ضخمة ، وقد يظن البعض أنها تخسر بذلك لكن الحقيفة  
أنها تكسب الكثير إذ أنه بإقامة الصداقة مع الشعوب تضمن سوقا رائجة  
لاستيراد الخامات اللازمة وتصدير منتجاتها في أسواق العالم •

وقد بلغ من عناية الاسلام بالانفاق أنه بعد أن اتسعت الفتوحات  
الاسلامية وانتشار الدين الاسلامي في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
أن قام أمير المؤمنين بإنشاء بيت المال وخصص لكل نوع من الإيرادات  
بيت مال خاص به ، فكان هناك بيت مال للزكاة وبيت مال للفقراء ( يشمل  
الخراج والجزية والعشور ) وبيت مال للخمس ( خمس الغنائم وخمس  
الثروة المستخرجة من باطن الأرض ومن البحار ) وبيت مال رابع  
للأموال الأخرى يسمى بيت مال الضوائع •

وهكذا اتبع الاسلام قاعدة التخصيص بتخصيص إيرادات معينة  
لنواح معينة من الانفاق أي إيرادات كل بيت مال تنفق في الأوجه  
المخصصة لها •

وإذا كان بعض الاقتصاديين في العصر الحديث ينادون بتطبيق تلك القاعدة لما لها من أثر طيب على المولدين فإن الاسلام كان سباقا الى ذلك . وقد اهتم الاسلام بأوجه الانفاق وترشيده حيث لا يجوز أن يعهد الانفاق الا للراشدين ، وفي شأن هذا قال تعالى : ﴿ ولا تُؤْتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ﴾ (١) ، ومن نصائح القاضي أبي يوسف لهارون الرشيد : « رأيت - أبقى الله أمير المؤمنين - أن تتخذ قرما من أصل الصلاح والدين والأمانة فتولهم الخراج » .

ومن القواعد الهامة في الاسلام التي يجب أن تراعى هو الاعتدال في الانفاق أى القصد دون تقتير أو اسراف في شأن هذا قال تعالى : ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (٢) ، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام : « ان من تقوى الله القصد في العنى والفقر ... » ، وقال أيضا : « اذا أراد الله بقوم خيرا استعمل عليهم الحكماء وجعل أموالهم في أيدي السمحاء ، واذا أراد الله بقوم بلاءا استعمل عليهم السفهاء وجعل أموالهم في أيدي البخلاء » (٣) .

\* \* \*

(١) النساء : ٥ . (٢) الفرقان : ٦٧ .

(٣) الانفاق العام في الاسلام - للدكتور ابراهيم قواد .

## الفصل الأول

### الانفاق العام في الاسلام

#### • تمهيد :

نحاول في هذا الفصل دراسة النواحي المتعلقة بالنفقات العامة في النظام المالي الاسلامي مع الأخذ في الاعتبار أن تصورنا لأنواع النفقات في الاسلام سيكون من خلال معرفتنا لمصارف الموارد المالية في الدولة الاسلامية سواء آكانت هذه الموارد اختيارية أم الزامية .

وبالنسبة للزكاة فقد كانت اختيارية أثناء اقامة الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة وكانت مجرد احسان فلم يكن لها نظام معين أو تشريع خاص . وفي المدينة صارت الزكاة اجبارية على المؤمنين يتولى ولي الأمر جبايتها وانفاقها في مصارف معينة ، اذ أصبح للاسلام دولة لها شئون عامة كالدفاع والأمن والقضاء والتكافل الاجتماعى ونشر الدعوة .

والزكاة من الموارد المحلية التى تنفق فى المكان الذى حصلت منه دليل ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن قال : « ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله وابنهم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » .

وقد ظل القرآن الكريم يحض المسلمين على الانفاق دون تحديد لما ينفق منه وقد سأل المسلمون الرسول عما ينفقون فكان يجيبهم كما جاء بالقرآن ببيان مواضع البذل والعطاء دون تحديد واضح فسألوه

مرة بقولهم : « يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم » (١) .

وسألوه مرة أخرى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (٢) .  
• أى الفائض عن حاجتهم .

وقد أراد أبو بكر رضى الله عنه أن ينفق كل ماله ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم أبى عليه ذلك قائلا : « وماذا أبقيت لعيالك » ؟ وأراد سعد بن أبى وقاص أن ينفق النصف من ماله فقال له : « الثلث ، والثلث كثير » .

ويمكن تقسيم النفقات العامة فى الاسلام الى عدة تقسيمات نوجزها فيما يلى :

#### أولا - تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها الى :

- ١ - نفقات دورية أو عادية : وذلك لاتصافها بالتكرار فى نفقاتها كمصروفات ادارة الدولة والضمان الاجتماعى .
- ٢ - نفقات غير دورية أو غير عادية : وهى التى لا تتكرر بصفة منتظمة وذلك مثل نفقات الحروب ومكافحة الأوبئة والفيضانات .

#### ثانيا - تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها الى :

- ١ - نفقات حقيقية : وهى النفقات العامة التى يقابلها الحصول على خدمات .
- ٢ - نفقات تحويلية : وهى نفقات من جانب واحد دون مقابل وهى التى يتم تحويلها من أفراد أغنياء الى أفراد فقراء كالمصروفات الاجتماعية .

(٢) البقرة : ٢١٩

(١) البقرة : ٢١٥

ثالثاً - تقسيم النفقات العامة من حيث اغراضها الى :

نفقات إدارية - نفقات تسمية المجتمع - نفقات اقتصادية - نفقات  
حرية .

وأهمية هذا التقسيم هو اعطاء فكرة عامة عن اتجاهات نشاط ولى  
الأمر وامكان وضعها تحت أنظار جماعة المسلمين<sup>(١)</sup> .

وتتناول فى هذا الفصل دراسة الاتفاق العام فى مبحثين كما يلى :

المبحث الأول : أبواب الاتفاق العام فى الدولة الاسلامية .

المبحث الثانى : الضوابط الشرعية فى توجيه النفقات العامة .

\*\*\*

---

(١) تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

# المبحث الأول

## أبواب الانفاق العام في الدولة الاسلامية

تتناول في هذا المبحث ما يلي :

- ١ - أبواب انفاق الزكاة •
- ٢ - أبواب انفاق الفئء ( الخراج والجزية والعشور ) •
- ٣ - أبواب انفاق الخمس (الغنائم والمعادن والمستخرج من البحار)•

### أولا : أبواب انفاق الزكاة

#### • تمهيد :

ما ان صار الاسلام دين ودولة في المدينة الا وتنهيات نفوس المؤمنين بتحديد الزكاة من حيث الأموال المستغلة التي تجبى منه ومن حيث أوجه الانفاق اذ أصبحت ركنا من أركان الاسلام •

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يجبع الزكاة ويقسمها بالرأى والاجتهاد - ولكن بعض المنافقين بدافع الطمع سعوا الى النيل من الرسول والظعن في تقسيم الزكاة اذا لم يعطوا منها ، ورد ذلك في قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون ﴾ (١) •

على أثر ذلك نزلت الآية الكريمة محددة لمصارف الزكاة ( سورة التوبة ) : ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ (٢) عند هذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

(١) التوبة : ٥٨

(٢) التوبة : ٦٠

« ان الله لم يرض فى قسمة الأموال بملك مقرب ولا لنبي مرسل حتى  
تولى قسمتها بنفسه » •

ومن هذه الآية القرآنية ( رقم ٦٠ ) من سورة التوبة نجد أن  
أبواب الزكاة ثمانية كالآتى :

#### ١ ، ٢ - الفقراء والمساكين :

يرى الامام الغزالى أن الفقير هو الذى ليس له مال ولا قدرة له على  
الكسب أما المسكين فهو الذى لا يفى دخله خرجه •

وعند الأحناف : الفقير من له شىء دون النصاب فلا تحل له المسألة  
أما المسكين فهو الذى لا يملك شيئاً أصلاً فتحل له المسألة •

ويرى الشيخ أبو زهرة أن الفقير هو المحتاج الذى لا يستطيع العىل  
أو لا يجد عملاً أما المسكين فهو المريض الفقير • ومع المقابلة بين وجهات  
النظر ترجح قول الامام الغزالى وقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم  
من يستحق الزكاة بقوله : « لا تعطى الزكاة لغنى ولا لذى مرة قوى »  
واختلف الفقهاء فى قدر ما يعطى من الزكاة للفقير والمساكين •

فالامام الغزالى يرى اعطاؤه ما يكفيه سنة حيث ان الرسول صلى  
الله عليه وسلم ادخر لعياله قوت سنة ، بينما يرى البعض الاقتصار على  
قوت يومه ، ورأى ثالث يقول : يأخذ مقدار ما يشتري به ضيعة ليسغنى  
بها طول عمره •

وما رآه الامام الغزالى هو الأقرب الى الاعتدال وهو اعطاء الفقير  
أو المسكين كفاية سنة هذا بالنسبة للفقير الذى لا يستطيع أن يعمل  
وأما بالنسبة للمقادر على العمل فيعطى له ما يستطيع أن يشتري به  
أداة الاتجاستغنى بها طول عمره وما وراء ذلك خطر وفيما دونه  
تضييق •

وفى هذا الزمن تكاد تكون مصارف الزكاة مقصورة على الفقراء

فقط أى مصرف واحد من ثمانية مصارف .. وفى تضيق ما كان ينبغى أن يكون .

### ٣ - العاملون على الزكاة :

وهم السعاة الذين يعيشهم الامام لأخذ الزكاة من أربابها ويشترط فى العامل على الزكاة أن يكون حرا - مسلما - عادلا - عالما بأحكام الزكاة وخصوصا اذا كان من عنال التفويض ، أما ان كان من عنال التنفيذ فالشرط يكون أخف .. وفى عصور الحكم الاسلامى كان هناك فى كل ولاية اسلامية ما يسمى بوالى الصدقات .. وما قاله أبو يوسف فى شأن حصة العاملين أو أجورهم للرشيد : « ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة » وهذه القاعدة هى ما يسميها علماء المالية العامة بقاعدة الاقتصاد وقيل ان واضعها هو آدم سميث مع أن الاسلام وضعها قبل ذلك بعدة قرون .

وفىما يختص بمقدار ما يعطى العامل على الزكاة هناك رأيان :

الرأى الأول : يعطى العامل الثمن مسا يقوم بجبايته .

الرأى الثانى : يعطى العامل على الزكاة بقدر عمله .. وهنا يجيز الامام فى أن يستأجر العامل ( عقد اجارة ) أو يجعل له جملا معلوما من عمله وهذا ما يسمى فى الفقه الاسلامى بـ « الجمالة » .

وبالنسبة للرأى الأول نجد أن الثمن يوازى ١٢ر٥٪ وهذه النسبة تعد هى النسبة المثلى فى المؤشرات الاقتصادية فيما يختص بعلاقة الأجر بالايراد أو الاقتاج .

ولهذا أرى التوفيق بين القولين بما يلى :

« ويعطى للعاملين على الزكاة بقدر عملهم كما جاء بالرأى الثانى ولكن بشرط ألا يتجاوز ما يعطى لهم فى مجسوعه عن ١٢٪ من حصيلة الزكاة وتكون هذه هى الحصة المتررة لهم كحد أقصى » .

#### ٤ - المؤلفات قلوبهم :

قوم دخلوا فى الاسلام حديثا وقد انقطعوا عن أسرهم فهم يأخذون من مال الزكاة لكيلا يكون عليهم حرج فى اسلامهم • ومنهم من يسلمون وقومهم لا يزالون على الشرك ، فيعطون من المال ما يسكنهم من دعوة اقوامهم للاسلام •• ويجوز توجيه ذلك المصرف الآن فى الدعوة الاسلامية ونشر حقائقها بين الجاهلين بها •

وقيل ان المؤلف هو السيد المطاع فى عشيرته ممن يرجى اسلامه ، أو يرضى شره ، أو يرجى باعطائه اندفاع عن المسلمين •• وقال الامام أبو حنيفة : انقطع سهم هؤلاء لان الله تعالى أظهر الاسلام وقمع المشركين فلا حاجة الى التأليف • ولكن صاحب الشرح الكبير يقول : انه ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه أعطى المؤلفات من المشركين والمسلمين ولا يجوز مخالفة كتاب الله وسنة رسوله بلا حجة ، وما حدث من اسقاط سهم هؤلاء فى عهد عمر وعثمان وعلى انما كان ذلك بحسب مقتضيات حال ذلك الزمان •• ونرى الأخذ فى العصر الحاضر برأى القائلين بعدم اسقاط سهم المؤلفات قلوبهم كما يرى كل من الشيخ أبو زهرة والدكتور ابراهيم فؤاد •

#### ٥ - فك الرقاب :

هو اخراج الرقاب من الرق الى الحرية وكان الاسلام أول من حارب الرق بجميع أنواعه فى وقت كان العالم كله (العصور الوسطى) ينقسم الى سادة وعبيد •

ويسكن فى عصرنا الحاضر صرف هذا السهم فى فك الأسرى حتى لا يقع عليهم استعباد من الأعداء • فكم كان الاسلام عظيما حيث بدأ بفك الرقاب بما لم يكن فى أذهان قادة ومفكرى الفرس والروم ، وكم كان الاسلام عظيما حين حث المؤمنين على معاملة من بقى من العبيد

معاملة الأحرار يأكلون من مآكلهم .. وقال تعالى : **وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى**  
**عِبْرَةٍ مَسْكِينًا وَيتِيمًا وَأَسْرَارًا (١)** ويلبسون من ملبسهم ويسكنون مثلهم  
 ولا يحملون من الأعمال الا ما يطيقون وحين يعملون يعاونون من  
 أسيادهم .. وأرى دحضا لافتراءات الأعداء دراسة الرق في الاسلام  
 والرق في النظم الوضعية الأخرى وخصوصا اذا علمنا أن العبد في أوروبا  
 كان ملكا لسيده يصنع فيه ما يشاء بما في ذلك القتل والتعذيب .

#### ٦ - الفارمون :

وهم المدينون الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن  
 هذا الدين لاسراف أو ترف بل كان لأسباب يسوغها الشرع والعقل  
 ويصح سداد ديون بعض المدينين مع قدرتهم المالية - كالذين  
 يستدينون لخدمة اجتماعية مثل الذين تركبهم ديون بسبب عملهم للصلح  
 بين طائفتين من الناس .. هؤلاء تسدد الدولة عنهم الديون ولو كانوا  
 أغنياء تشجيبا لأعمال الخير والصلح بين الناس . ونرى أنه يمكن  
 تحصيل هذا السهم أيضا للتاجر المفلس حتى يعود لتجارته وخصوصا  
 اذا كان من ممولى الزكاة فهو أحق بذلك .. وفي هذا خدمة للمجتمع  
 الاسلامى لأن التاجر جالب والجالب مرزوق .. كما يمكن للدولة أن  
 تفرض من هذا السهم للمحتاجين الذين يمكن أن تتوافر لديهم الأموال  
 مستقبلا سواء أكان المحتاج منتجا أو مستهلكا ، ويكون القرض للمنتج  
 قرضا اتجاجيا ، وللمستهلك قرضا استهلاكيا بشرط أن يكون بدون  
 فوائد أو تحميل مصاريف (قرض حسن) .. ومن آثار ذلك تحقيق  
 التنسية الاقتصادية والضمان الاجتماعى .

#### ٧ - فى سبيل الله :

يرى الكثير من الفقهاء وغيرهم من المحدثين منهم أبو زهرة أن  
 « فى سبيل الله » تعنى الجهاد فى المرتبة الأولى ، والاتفاق فى الجهاد

(١) الانسان : ٨

له أبواب أخرى غير مصارف الزكاة .. وعلى ولى الأمر أن ينظر فى ترتيب المصارف بما يراه على أن تكون الأولوية للفقراء .

ويقول الشيخ عبد الوهاب خلاف : « لا أرى موجبا لأن تقصر المراد « فى سبيل الله » على خصوص الجهاد والحج فان كل ما يصرف فى المنافع العامة تقتضيه حاجات الأمة هو فى سبيل الله ، وهذا رأى يتفق مع الأوضاع السائدة حيث لفظ « فى سبيل الله » يعنى : فى سبيل المجتمع والمصلحة العامة .

#### ٨ - ابن السبيل :

وهو الذى يكون غريبا فى أرض ليس له فيها مال وله فى أرضه مال ، وعلى الدولة أن تقوم بسد حاجاته حتى يعود الى أهله .. واللاجئون العرب يعتبرون الآن من أبناء السبيل .. ويمكن للدولة أن تخصص لهم معاشا شهريا من هذا السهم .

وقد قرر الفقهاء أن أموال الصدقات لا يجوز أن تخرج عن هؤلاء الثمانية .. ولكن هل توزع هذه الأموال على المصارف الثمانية بالتساوى ؟ قال الامام الشافعى : يوزع بينهم ولا يصح أن يعقل صنف من هذه الأصناف .. بينما يرى جمهور الفقهاء أن لولى الأمر أن يوزعها بما يراه (١) .

\*\*\*

#### ثانيا : أبواب انفاق الفئ ( الخراج والجزية والعشور )

تشمل أبواب انفاق الفئ ما يلى :

- \* \* \* مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل بيته .
- \* \* \* عطاء أمير المؤمنين .
- \* \* \* عطاء العمال .

(١) محاضرات فى المجتمع الاسلامى - الشيخ محمد ابو زهرة .

- \*\* عطاء الجند وعامة الشعب •
- \*\* المصالح العامة للدولة •

### ● تمهيد :

القيء هو كل ما وصل من غير المسلمين عفوا بغير قتال ولا ايجاف ( بغير خيل ولا ركاب ) سواء آكان ذلك بالصلح مع الكفار أو بعد التخويف من غير قتال •

وأصل القيء ما ذكره الله تعالى فى سورة الحشر وقد نزلت فى غزوة بنى النضير فقال تعالى : ﴿ وما آفأء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء ، والله على كل شىء قدير ﴾ ( ١ ) •

وقد اختلف الفقهاء فى شأن تقسيم القيء •• هل يقسم الى خمسة أقسام كما تقسم الغنيمة التى أخذت من غير المسلمين بالقتال أم لا تخس ؟ ذهب الامام الشافعى الى أن القيء يقسم : أى يخس • بينما ذهب كل من الامام أبى حنيفة والامام مالك الى عدم تخميس القيء وكذلك الامام أحمد بن حنبل حيث قال : « القيء فيه حق لكل المسلمين ويبدأ بالأهم فالمهم من المصالح العامة التى بها حفظ المسلمين فيبدأ بجند المسلمين الذين يدافعون عنهم ثم الأهم فالمهم من عمارة الثغور وكفاية أهلها ثم صيانة الجسور وكرى الأنهار ( أى حفرها ) وتنظيفها وعمل القناطر واصلاح الطرق والمساجد واجراء أرزاق القضاة والأئمة والفقهاء وبالجملة كل ما يحتاج اليه المسلمون ويعود نفعه عليهم فإنه مصرف للقيء » •

والراجع أن القيء لا يخس كالغنيمة حيث ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يخس أموال بنى النضير وجعلها فينا فكان عليه

( ١ ) الحشر : ٦

اصلاة والسلام يبقى فيه لأهل نفقة سنة وما بقى يجعله فى الكراع  
والسلاح عدة فى سبيل الله وعلى ذلك سار أبو بكر وعمر حيث أثبت  
ابن رشد أنهما لم يخسرا الفىء بل صرفاه فى مصالح المسلمين وذكر كل  
من أبى يوسف وأبى عبيد ويحيى بن آدم مثل ذلك .

والفىء كما علمنا يشل الأنواع الثلاثة الآتية :

(أ) الخراج : ومعناه لغة : الكراء ، وشرعا : هو ما فرض على  
الأرض من حقوق تؤدى عنها وهى تقابل الآن ضريبة الأطين  
الزراعية .

(ب) الجزية : وهى تفرض على رؤوس من دخل فى ذمة المسلمين  
وهى تقابل الزكاة المفروضة على المسلمين .

(ج) العشور : وهى الضريبة المفروضة على القادمين من دار الحرب  
الى الديار الإسلامية وهى تقابل الآن الرسوم الجمركية على الواردات  
والصادرات فى العصر الحديث .

وتشمل أبواب انفاق الفىء النواحي التالية :

#### ١ - مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم وأهل البيت :

كانت من أموال بنى النضير وبنى قريظة مما آفاه الله على رسوله  
مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله خاصة ينفق منها  
على أهل بيته نفقة سنة وما بقى جعله فى الكراع والسلاح عدة  
فى سبيل الله . وكانت مخصصات آل البيت فى عهد عمر بن الخطاب  
تسلم الى العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم ليوزعها ، كما رتب  
معاشات لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة الرسول وأهل  
بيته أصبحت هذه المخصصات تؤول الى بيت المال لتنفق فى المصالح  
العامة للدولة .

#### ٢ - عطاء أمراء المؤمنين :

(أ) أبو بكر الصديق رضى الله عنه : ترك التجارة وتفرغ لشئون

المسلمين وفرضوا له ستة آلاف درهم في العام بما يكفيه ويكفي أولاده .

(ب) عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وكان عطاؤه مثل أبي بكر وتساوى بذلك مع كل من شهد بدرا ، وحين سئل عما يحل له من بيت المال قال : « حلتين : حلة للشاء وحلة للصيف وما أحج عليه وأعتسر من الظهر وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم ولا أفقرهم » .

(ج) علي بن أبي طالب رضي الله عنه : يحدثنا أبو عبيد في كتابه عن زهده فيقول : حدثنا يزيد عن عيينة عن أبيه قال : « لم يرزأ علي بن أبي طالب من بيت مالنا حتى فارقنا غير جبة محتسوة وقميصة » .

(د) عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : منذ باشر السلطة لم يأخذ درهما من بيت المال . بل رد ممتلكاته وممتلكات أهل بيته إلى بيت المال من أرض ومتاع ولم يترك لنفسه إلا عينا بالسويداء وكانت تدر عليه غلة سنوية قدرها ١٥٠ ديناراً . . وسئل يوماً : لماذا لا تأخذ من بيت المال كما كان يأخذ عمر بن الخطاب ؟ قال : « إن عمر لم يكن له مال أما أنا فمالي يعني » .

### ٣ - عطاء العمال ( الولاية ) :

في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن هناك مخصصات ثابتة للعمال وقد حدث أن قيس بن مالك حين استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على قومه همدان أقطعه من ذرة قساره مائتي صاع ومن زبيب حيوان مائتي صاع وكذلك رزقا دائما له ولعقبه من بعده ، ونادرا ما كان العطاء تقودا إذ لم يكن ذلك إلا لعتاب بن أسيد فقد رتب له الرسول صلى الله عليه وسلم درهما كل يوم حيث استعمله على ولاية مكة .

وأما عمر بن الخطاب فقد أجرى للأمرء والعمال والقضاة والكتاب

اعطيات تتناسب مع المنصب وما يتطلبه من الأعمال مع ما يتطلبه  
ضروريات المعاش ومشقة العمل •

وذهب أبو يوسف الى أن أجرى على العمال والقضاة الأرزاق من  
بيت المال دون الصدقة حيث لا يأخذ الآ والى الصدقة (العامل عليها) •

#### ٤ - عطاء الجند وعامة الشعب :

فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته أبى بكر الصديق  
لم يكن للجند فرض مقرر وكان أمرهم اذا غزا المسلمون وغنموا أخذوا  
نصيباً من الغنائم قرره الشريعة بأربعة أخماس للجنود والخمس لبيت  
المال يوزع بالتساوى ولا يبقى منه شيء •

وفى عصر عمر بن الخطاب وضعت الدواوين وفضل عمر فى العطاء  
على قدر القربى من الرسول صلى الله عليه وسلم والسابقة فى الاسلام  
وكان يعطى كل فرد زيادة على عطائه طعام جريبين كل شهر وفى  
المخصصات نجد أن عمر فضل المهاجرين على الأنصار ممن شهدوا بدرًا  
وفضل المقاتلين قبل الفتح عن المقاتلين بعد الفتح وهكذا •• ونجده  
لم يميز نفسه عن المهاجرين وهو أمير المؤمنين • وذكر الدكتور  
ابراهيم فؤاد فى كتابه « الانفاق العام فى الاسلام » دراسة مقارنة  
بأسس تحديد الأجور فى الاسلام وأسس تحديدها فى العصر الحديث  
فقال :

« هناك اعتبارات اقتصادية وبعضها سيكلوجية وبعضها  
ادارية •• الخ يهتدى بها فى تحديد الأجر فى العصر الحديث » ولنضرب  
مثلاً ببعضها ونقارنه بما جاء فى الاسلام ••

فلا اعتبارات الاقتصادية منها :

( أ ) نوع المعيشة فى الطبقة الاجتماعية التابعة لها كل فئة من  
العاملين •

(ب) طبيعة الأعمال التي يقوم بها الموظف فكلما كانت هذه الأعمال عقلية أو فنية وجب أن يرتفع المرتب لأنها استلزمت تأهباً طويلاً  
العهد غالى الثمن .

(ج) غلاء المعيشة يجب أن يعتد به حسب اختلاف الأزمنة واختلاف مجال الإقامة وحسب المركز العائلي للموظف إن كان عزيباً أو متزوجاً أو كان ذا ولد أو لا ولده ، والارتفاع في غلاء المعيشة يجب أن يصحبه ارتفاع مناسب في مرتبات الموظفين .

#### والاعتبارات السيكولوجية :

ضمان استمرار المرتب وعدم تعرضه لشبح البطالة وإذا أصابه مرض لا يخفض مستوى معيشته ويكون له معاش عند تقاعده بعجز وفي حالة وفاته يرتب معاش الأولاده القصر ولأرملته حتى تتزوج .

وبعقد مقارنة بين هذه الأسس وتلك التي تقررت في الإسلام نجد تشابهاً بينهما فالجندى يلاحظ عند تقدير عطائه حالته الاجتماعية ويراعى المكان الذي يعمل فيه من حيث الغلاء والرخص ويقدر راتبه على هذا الأساس<sup>(١)</sup> .

#### هـ - المصالح العامة للدولة :

توجه إيرادات الدولة الإسلامية بصفة عامة لسد احتياجات الكافة ومصالح الجميع دون تغذية منافع فردية أو تفضيل إقليم على إقليم ونجد عندما فتح عمرو بن العاص مصر عمل على تخصيص الخراج بقدر ما يطبق الناس وكان ينفق من الخراج والجزية في حفر الخللجان وإقامة الجسور والقناطر وإصلاح ما أفسده الروم من مرافق البلاد .

\*\*\*

(١) الانفاق العام في الإسلام ... للدكتور إبراهيم فؤاد .

## ثالثا : أبواب انفاق الخمس

### ( الغنائم والمعادن والمستخرج من البحار )

- \* \* سهم لله ورسوله •
  - \* \* سهم لذوى القربى •
  - \* \* سهم اليتامى •
  - \* \* سهم المساكين •
  - \* \* سهم أبناء السبيل •
- ويقصد بالخمس ما يلي :

#### ١ - خمس غنائم الحرب :

تعرف الغنيمة بأنها المال المأخوذ من غير المسلمين بالقتال وتشمل الغنيمة : الأسرى - السبى - الأرض - الأسلاب - الأموال •

ويقوم الامام باخراج الخمس من جميع الغنيمة ليقسمه بين اهل الخمس على خمسة أسهم كما قال الله تعالى فى آية الغنائم رقم (٤١) من سورة الأنفال :

﴿ واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ •

والمعنى هو : سهم لله وللرسول ، وسهم لذوى القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل •

وذكر أبو يوسف فى كتابه « الخراج » أن الناس بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى سهمى الرسول وذوى القربى ، فقَالَ قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده ، وقال آخرون : سهم ذوى القربى لقراءة الخليفة •• ولكن جمهور الفقهاء أجمعوا على جعل هذين السهمين

في الكراع والسلاح أي أن الاعتمادات التي كانت مخصصة للرسول وأقربائه في حياته انقلبت بعد الوفاة الى مصارف الفئء .. لتصرف في المصالح العامة للدولة ، أما الاعتمادات التي كانت مخصصة لليتامى والمساكين وأبناء السبيل فقد ظلت على ما هي عليه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

أما الأربعة أخماس فتقسم على الجند ومن ساعدوهم . وفي هذا قال الشافعي : ان للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد ، ولا تقسم الغنائم والحروب قائمة حتى تنجلي لتحقيق النصر وحتى لا يتشاغل المقاتلة بها فيهمزموا ، كما حدث في عزوة «أحد» ، ويرى الامام أبو حنيفة أنه لا يجوز تقسيمها في دار الحرب حتى تصير الى دار الآسلام ، وعند الحنابلة يجوز تقسيمها في دار الحرب .

## ٢ - خمس المعادن والركاز :

وفيه أيضا الخمس لبيت المال والأربعة أخماس لمستخرج المعدن أو الركاز ومصرف الخمس فيها هو نفس مصرف خمس الغنائم ولا يجب خصم نفقات الاستخراج من الخمس .

## ٣ - خمس المستخرج من البحار :

يرى البعض أنه لا خمس فيه بينما يرى البعض الآخر الخمس قياسا على الغنائم ودليلهم أن عمر بن الخطاب وابن عباس كانا يجربان فيما يخرج البحر الخمس ، وهذا ما رآه أبو يوسف ، والأربعة أخماس مستخرج تلك الأشياء ، ومصرف الخمس هو مصرف خمس الغنيمة .

\*\*\*

# المبحث الثاني

## الضوابط الشرعية فى توجيه النفقات العامة

وتتناول دراستنا لهذا المبحث أمرين هما :

- ١ - الضوابط الشرعية فى الاتفاق .
- ٢ - توجيه النفقات العامة فى النظام المالى الاسلامى .

### اولا : الضوابط الشرعية فى الاتفاق

من حق ولى الأمر التدخل بما تقتضيه مصلحة المجتمع . . وهذا التدخل يتسع ويضيق بحسب ما يراه ولى الأمر طبقا للظروف المحيطة به فمالك المال ليس حرا فى أن ينفق ماله كما يشاء بل ان هناك قيودا يفرضها ولى الأمر أو ضوابط لا بد أن يراعيها الفرد والمجتمع . . هذه الضوابط تكليف بأمر أو نهى . . وقد وضع الدكتور محمد عبد الله العربى ثمانية ضوابط لاتفاق المال فى الاسلام تلخص فيما يلى :

١ - تقييد حرية المالك فى توجيه الاتفاق والزامه بالسعى لاستثمار ماله اذا كان من مصادر الانتاج حتى يتحقق فى الاستثمار نماء نروة المجتمع . . فالاسلام يبغض الفقر . . والاستثمار يعود بالنفع على صاحبه وعلى المجتمع بزيادة فى الدخل القومى .

٢ - الزام مالك المال بأداء زكاته متى وجبت فيه الزكاة .

٣ - الزامه بالاتفاق فى سبيل الله على النحو الذى يفى بمطالب المجتمع .

٤ - الزامه بأن لا يجعل من استعماله لماله مصدر ضرر لغيره أو للمجتمع حيث لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام .

٥ - الزامه بالامتناع عن تنمية ماله بربا أو بفسح أو باحتكار وفد أصبحت هذه الوسائل شائعة في الاقتصاد المعاصر ويستطيع ولي الأمر كشف الفسح عن طريق ما يسمى بنظام الحسبة .

٦ - الزامه بالامتناع عن التقدير وعن الاسراف .

٧ - الزامه بالامتناع عن استغلال ماله لحياسة نفوذ سياسى .

٨ - الزامه بعدم الخروج على فرائض الارث والوصية .

\*\*\*

**ثانيا : توجيه النفقات العامة فى مالية الدولة الاسلامية**

● تمهيد :

من خلال تتبع أوجه انفاق الموارد المالية فى الاسلام نجد أن النفقات فى الاسلام تغطى الجوانب التالية :

١ - نفقات الضمان الاجتماعى

٢ - نفقات الدفاع بسا فيها نفقات الدعوة الاسلامية .

٣ - نفقات تنمية المجتمع الاسلامى .

هذا الى جانب النشاط التقليدى للدولة من المحافظة على الأمن الداخلى والقضاء والمرافق العامة .

وحيث اننا بصدد بحث النفقات العامة فسوف تناقش فيما يلى جوانب الانفاق العام :

١ - نفقات الضمان الاجتماعى :

الفكر الاسلامى يواجه الضمان الاجتماعى فى المجتمع الاسلامى على أكثر من مرحلة ، فهناك مواجهة على مستوى الأسرة ثم على مستوى

الوحدة الأكبر وهى القرية أو المدينة ثم على مستوى الدولة ثم على المستوى العالمى الاسلامى كوحدة واحدة .

ولقد تحددت أوجه انفاق الزكاة ومن هذه الأوجه نجد أن الجزء الأكبر من الزكاة ينفق للأغراض اجتماعية وهذه الأوجه الاجتماعية التى تغطيها الزكاة هى :

• ( أ ) حاجة الجماعة بسبب الفقر : « الفقراء والمساكين » .

• (ب) حاجة الجماعة بسبب الرق : « وفى الرقاب » .

• (ج) حاجة الجماعة بسبب ظروف طارئة : « وهم الغارمون وابن السبيل » .

كما أن الضمان الاجتماعى يُغطى أيضا من أموال الغنيمة والفىء كما تبين فى أبواب انفاق الفىء والخمس .

## ٢ - نفقات الدفاع والأمن بما شئها الدعوة الاسلامية :

النفقات العامة على الدفاع والأمن باعتبارهما من أهم الوظائف فى الدولة يمكن ايضاح أهمية ذلك كما يلى :

من بين أوجه انفاق الزكاة : الانفاق فى سبيل الله ويراد به الجهاد فى سبيل الله وقد يرى البعض أن سبيل الله يمثل كل ما فيه مصلحة المجتمع وأيا كان التفسير الذى تأخذ به فإن احتياجات الدفاع تعد جزءا من هذا المورد كما نجد أن تغطية نفقات الدفاع أوضح اذا رجعنا الى الغنيمة والفىء حيث تخصص الأربعة أخماس للمقاتلين وهذا بالنسبة للغنيمة جاء نتيجة القتال الفعلى بينما الفىء مصدره الجماعة ولذلك كان الجزء المخصص للدفاع فى الغنيمة أكبر بسبب اشتراك المقاتلين الفعلى فى الحصول عليها .

كما أنه قد سبق لنا دراسة التوظيف ضمن موارد الدولة الاسلامية

وتبين أن التوظيف لمواجهة الطوارئ الداهمة إذا عجزت موارد الخزائن العامة عن مواجهتها ولا شك أن الحروب هي إحدى هذه الطوارئ أن لم تكن أهمها وعلى ذلك فتغطية نفقات الدفاع والأمن للدولة الإسلامية يغطي جزء منها من خلال التوظيف .

وأما بالنسبة للنفقات المخصصة لنشر الدعوة فهي شاملة لنفقات الدفاع والأمن لحماية الديار الإسلامية وتوفير الأمان والاستقرار الاقتصادي للمسلمين .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن نفقات الدعوة تشمل أيضا حماية الأقليات الإسلامية في العالم وإنشاء المؤسسات التعليمية والخدمة الاقتصادية لهم ولمن يدخل في الإسلام .

### ٣ - نفقات تنمية المجتمع الإسلامي :

من دراسة التوظيف نجد أنه أحد الإجراءات المالية في يد الدولة الإسلامية التي تواجه بها الحاجات الطارئة في المجتمع ومن أهم هذه الجوانب جانب يحقق أهداف تنمية المجتمع .

كما أن الوصية تشكل دورا كبيرا في اتساع النواحي العلمية والصحية والوصية تنصرف أول ما تنصرف إلى أنها لمواجهة الضمان الاجتماعي والمشرع المصري استطاع أن يستشف أحد الأهداف الحيوية للوصية فأصدر قانون الوصية في رجب سنة ١٣٦٥ وتنص المادة السابعة على أنه : « تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة » .

من خلال هذا الفهم للوصية نجد أنها تلعب دورا في التنسية العلمية للمجتمع ولعلنا لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا ان المجتمعات الغربية الغير اسلامية تعرف الآن هذا الشكل من أشكال الرعاية العلمية . فمراكز البحوث هناك يلعب فيها تمويل الأفراد والهيئات دورا رئيسيا .

وتشبه الوصية في آثارها الوقف ويعنى بها حبس العين عن أن تباع أو توهب أو تورث والتصدق بريعها على جهة من جهات الخير .

ووجه اهتمامنا بالوقف هنا في مجال دراسة احتياجات تنمية المجتمع الاسلامى أن المسلمين السابقين قد وقفوا على حقيقة تشريع الاسلام للوقف ويتضح ذلك من الأموال التي وقفت لطلاب العلم أو للمدارس أو المساجد التي تنهض برسالة الثقافة فكان الوقف بحسب التصور الاسلامى له يلعب دورا فى التنمية العلمية والثقافية للمجتمع<sup>(1)</sup>.

\* \* \*

---

(1) تحليل النظام المالى فى الاسلام - للدكتور محمود محمد نور .

## الفصل الثانى

### دراسة مقارنة للانفاق بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

المبحث الأول : الانفاق العام فى النظم المالية المعاصرة

المبحث الثانى : قواعد وآثار النفقات العامة بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .

#### ● تمهيد :

يهدف النشاط الانسانى الى اشباع الحاجات وهو قسمان :

أحدهما : يقوم بأشباعه النشاط الخاص وهو يشبع الحاجات الخاصة ، والآخر : يقوم بأشباعه النشاط العام وهو يشبع الحاجات العامة .

فأما الحاجات الخاصة فهى ما يحتاج اليه الفرد والأسرة التى يعولها كأن يجد القوت والكساء والمأوى . وأما الحاجات العامة ، فتخرج عن هذا النطاق الى ما يصلح من حال المجتمع كالمحافظة على الأمن الداخلى وسلامة الحدود والصحة العامة ونشر التعليم وترقية مستوياته واقامة التوازن الاجتماعى والاقتصادى .

ولأهمية التمييز بين ما هو خاص وما هو عام من الحاجات حاول الكتاب أن يضعوا المعايير والضوابط الحاكمة فقال بعضهم باتخاذ الجهة التى تقوم بأشباع الحاجات أساسا للترقية . وقال آخرون : تتخذ المستفيد من اشباع الحاجة ، وفريق ثالث قال باتخاذ المجهود الأقل .

وأما المحدثون من علماء المالية العامة فيقولون بأن وضع المعيار الدقيق يقتضى أولا وضع الحاجة الجماعية التى يحس بها الانسان فى أضيق دوائر التنظيم الاجتماعى كالأسرة مثلا ، ويسكن القول بأن نطاق

الحاجات العامة قد أخذ في الاتساع مع تطور الفلسفة التي تسيطر على الفكر الانساني وانتقال الدولة الى مراحل مميزة : هي الدولة الحارسة ثم المتدخله وأخيرا « الدولة الاشتراكية » \*

والدولة الحارسة في ظل الاقتصاد الرأسمالي التقليدي كانت وظائفها ثلاثا فقط هي : الأمن والدفاع واقامة العدالة ، وتبعاً لذلك كان الجزء الذي يذهب الى الدولة من الدخل العام أقل ما يمكن .. وجاءت بعد ذلك الدولة المتدخله أو الاشتراكية فزاد الانفاق العام حتى بلغ في الشيوعية كل الدخل القومي \*

ومع التطور الذي مر به مفهوم الدولة تطورت أيضا نظرية النفقات العامة تحت تأثير اعتبارات ثلاث بيانها كالاتي :

١ - التوسع في النفقات العامة الى حد أنها أصبحت تشكل نسبة عالية من الدخل القومي .. مع الاستمرار في هذا الاتجاه \*

٢ - النفقات العامة لم تعد مقصورة على وظائف الدولة التقليدية بل زاد عليها أن أصبحت من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية \*

٣ - الغرض من جمع الإيرادات العامة لم يعد مقصورا على النطاق المالي بمعنى تغطية النفقات العامة بل امتد الى كل من النطاق الاقتصادي والاجتماعي \*

ولكن نحدد المقصود بالنفقة العامة نلاحظ ما ينبغي أن يتوافر لها وذلك :

١ - أن تكون النفقة صادرة من جهة عامة \*

٢ - أن النفقة هادفة الى تحقيق مصلحة عامة<sup>(١)</sup> \*

\* \* \*

---

(١) الاقتصاد الاسلامي .. مدخل ومنهاج - للدكتور عيسى عبيد

# المبحث الأول

## الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة

وتتناول في هذا المبحث الموضوعات التالية :

- ١ - مجالات الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة .
- ٢ - مؤشرات هامة عن الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة .
- ٣ - كفاية الأداء في القطاع العام .

### أولا : مجالات الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة

في العصور القديمة كانت مجالات الانفاق العام غير واضحة حيث لم يكن هناك تمييز بين نفقات الحاكم الفردية والنفقات العامة واستمرت المميزات قائمة في العصور الوسطى (عصر الاقطاع) ثم قام النظام الرأسماني على اثر انهيار النظام الاقطاعي وحلت الضرائب محل الموارد الاقطاعية واتجهت نفقات الدولة الى التزايد نتيجة لما استجد من عوامل اقتصادية واجتماعية جديدة . . وقد شهد انهيار الاقطاع انكماش نظام الدومين وانتشرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومع زيادة النشاط الاقتصادي زادت الحاجات العامة وزادت النفقات العامة وتصدرت مصادر الايرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة وزادت أهمية الضرائب والقروض والأصدار .

وقد كان مجال الانفاق حتى القرن الثامن عشر والتاسع عشر محددا وذلك في عهد الدولة الحارسة أو المستهلكة أو دولة المذهب الفردي الحر فقد كانت الدولة مجرد حارس وتقوم على الأمن الخارجي والداخلي وتقوم أيضا بنفقات اقامة العدالة وبعض الأعمال العامة اللازمة للجماعة وهي ما تسمى بالمرافق العامة التقليدية .

وكان النظام المالى فى تلك العصور قاصرا على النواحي المايله فقط وذلك بالحصول على الايرادات المايله اللازمه لتغطية الاتفاق انتقلىدى . . أى أن دور المايله العامة كان محايدا بمعنى أنه لم يكن لها أهداف غير مالهه فلم تهدف الى احدات تغيير فى الهيكل الاقصادى بسا يحقق التوازن الاقصادى والاجتماعى وتنج عن ذلك أن اقتصره النفقات العامة كما أن دور الميزانية أصبح هو ضمان التوازن بين الايرادات العامة والمصروفات العامة .

وفى القرن العشرين تطور دور الدولة كما سبق أن ذكرنا الى دور الدولة المتدخله ثم الى دور الدولة الاشتراكية أو المنتجة ، وخرجت الدولة عن دورها الحياىى الثقلىدى الى دورها فى احدات التوازن الاقصادى والاجتماعى وتعددت وظائف الدولة وزادت تبعا لذلك النفقات العامة وتنوعت وظائفها فاتخذت النفقات العامة أدله لاعاده توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات الفقيره للحد من الفوارق بينها وبين الطبقات الغنيه ، وتوسعت الدولة فى الاتفاق على الخدمات العامة من صحيه وتعليميه وغيرها . . كما توسعت الدولة فى منح الاعاقات النقديه وهى ما تسمى الآن بالدخول التحويلية لمواجهة حالات المرض والمعجز والشيوخه والبطاله .

ومن المفهوم أن لتلك الدخول التحويلية أثرا فى زياده دخول الفقراء الذين يتمتعون بسيل مرتفع للاستهلاك كما قرر ذلك الاقصادى المشهور « كينز » فى العقد الرابع من القرن العشرين وهذا له تأثير فى زياده الطلب الفعال ويساعد على الوصول الى حالة التشغيل الكامل التى تفنقر اليها غالبية الدول الآخذة فى النمو فتزيد بذلك فرص الاستثمار والعماله (١) .

\*\*\*

---

(١) الاتفاق العام فى الاسلام - الدكتور ابراهيم فؤاد .

## ثانياً : مؤشرات هامة عن الانفاق العام في النظم المالية المعاصرة

### ١ - أغراض الانفاق العام :

من المعلوم أن نفقات الدولة المقدرة هي مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية أما النفقات الفعلية فتشكل الجزء المستخدم من هذه الاعتمادات كما يظهر في الحساب الختامي وتسمى الدول ذات الميول الاشتراكية الى تحقيق الأهداف الآتية :

(أ) أداء بعض الخدمات وهي على نوعين : خدمات قابلة للتجزئة  
وأخرى غير قابلة للتجزئة .

(ب) التأثير على توزيع الدخل عن طريق الجهاز الضريبي أو النفقات  
التحويلية .

(ج) التأثير على نشاط المجتمع بدعم بعض القطاعات وفرض  
ضرائب على قطاعات أخرى .

(د) تعجيل التقدم الاقتصادي وتسمية الدخل القومي عن طريق  
الإنشاءات الاستثمارية .

### ٢ - ظاهرة تزايد نفقات الدولة :

ويرجع ذلك لأسباب ظاهرية وأخرى حقيقية .

ومن الأسباب الظاهرية :

(أ) التغير الذي طرأ على النظم المالية حيث كانت الحكومه  
القديمة تلجأ الى نظام السخرة وجباية الضرائب عينا .

(ب) عدم استخدام المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لانفصال  
كلا منهما عن الآخر .

(ج) انخفاض قيسة العسلة نتيجة التضخم الناشئ عن الثبات النسبي  
للناتج القومي مع زيادة الأسعار .

( د ) زيادة السكان بمعدلات متزايدة قد تفوق معدلات التسميه الاقتصادية .

( هـ ) تحويل بعض المنشآت بسبب التأميم من القطاع الخاص الى القطاع العام .

أما الأسباب الحقيقية فهي :

( أ ) التكاليف الباهظة التي تسببها الحروب الحديثة .

( ب ) انتشار الديمقراطية واشتراك الهيئات النيابية فى تحضير الميزانية واعتمادها ، وقد أصبحت ظاهرة التدخل الحكومى فى القطاعات المختلفة هى سمة هذا العصر حتى فى الدول الرأسمالية .

### ٢ - تقسيم النفقات العامة :

هناك عدة تقسيمات مختلفة للنفقات وهى :

( أ ) التقسيم الإدارى الحكومى .. مثال ذلك :

رئاسة الجمهورية - الوزارات - الهيئات النيابية .. الخ .

( ب ) التقسيم الوظيفى للانفاق الحكومى .. مثال ذلك :

نفقات السلطات العليا - نفقات الأمن الداخلى والخارجى - النفقات اللازمة لتوفير الرخاء العام .

( ج ) تقسيم الانفاق الحكومى من حيث الغرض .. مثال ذلك :

المرتبات والأجور ( باب أول ) - المصروفات الجارية ( باب ثانى )  
المصروفات الاستثمارية ( باب ثالث ) - المصروفات التحويلية  
( باب رابع ) .

( د ) التقسيم الاقتصادى للانفاق الحكومى .. مثال ذلك :

نفقات مستنفذة ( إدارية - استثمارية ) - نفقات تحويلية  
( اقتصادية - اجتماعية - مالية )<sup>(١)</sup> .  
\* \* \*

### ثالثا : كفاية الأداء فى القطاع العام

يضم القطاع العام الوحدات الاقتصادية التى يتركز تنظيمها على قاعدتين هما :

- ( أ ) الملكية العامة لأدوات الانتاج .
  - ( ب ) ادارة هذه الأدوات واستخدامها لاشباع حاجات عامة .
- ومن حيث علاقة القطاع العام بجهاز السوق نجد قلة أهمية جهاز السوق كوسيلة يهتدى بها القائمون على شئون القطاع العام فى اتخاذ قراراتهم .
- ومن حيث القرارات نجد أنها قرارات سياسية ، فتوفير الخدمات العامة لا يتم وفقا لتوقعات الأرباح كما يكشف عنها جهاز الأسواق ولكنه يتم بواسطة قرارات سياسية وادارية وعلى أساس الأهداف الاجتماعية المشتركة . وبالمثل يتم تحديد الأنسان وحجم الانتاج فى المشروعات العامة على أساس موازنة الاعتبارات السياسية والاقتصاديـة للدولة وقد ذهب « فاجنز » فى دراسته للتطور التاريخى للاتفاق العام انى ما أسماه بقانون تزايد النشاط الاقتصادى للدولة وقانون نمو الاتفاق العام - وهذه بالفعل هى العوامل التى تعتمد عليها الشعوب فى طريق النمو .

وهناك مؤثرات دائمة على الاتفاق هى :

#### ١ - التطور الفنى والتكنولوجى الذى يصحب التطور الاقتصادى :

ويتجلى ذلك فى تعميق وتوسيع نطاق تقسيم العمل والتخصص

---

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس أسعد عبد المالك .

ولهذا آثاره على مهمة الحكم اذ يصبح أكثر تعقيدا واعلى تكلفة وينطلب ذلك قدرا من الموارد والانتاج .

## ٢ - الزيادة في عدد السكان :

وهناك علاقة وثيقة بين نمو السكان ونمو الاتفاق العام وهي علاقة طردية . . . وزيادة السكان قد تكون مع عدم زيادة مناظرة في الانتاج . . . هنا تكون السياسة المتبعة هي مواجهة حالات الفقر ويكون من الصعب التحول من القطاع الخاص الى القطاع العام بفرض مزيد من الضرائب مثلا .

كما قد تكون الزيادة ببعدل يقل عن معدل نمو الناتج القومي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي ، وهذه هي الحال الأكثر شيوعا في الدول النامية - في هذه الحالة يسهل زيادة الاتفاق العام بسهولة ، وهنا تكون الزيادة في الاتفاق ليست بسبب زيادة عدد السكان فحسب بل على التركيب السكاني كذلك ( نسب الأطفال والشباب والشيخوخ الى اجمالي عدد السكان ) .

وهنا يكون الاتفاق العام مرتبطا ببعض قطاعات السكان دون البعض الآخر ( كالتعليم والصحة - المعاشات - مدفوعات الضمان الاجتماعي . . الخ ) .

## ٣ - التغيرات في مستويات الأسعار والعمالة :

وتؤدي هذه التغيرات الى احداث مناظرة في حجم الاتفاق العام فارتفاع الأسعار يدفع بحجم الاتفاق العام النقدي الى الارتفاع ( أو الانخفاض في حالة الاستغناء عن السلع التي يرتفع سعرها وخصوصا اذا كانت هناك سلع بديلة ) وذلك للحصول على كمية ثابتة من الموارد لتوفير مستوى ثابت من الخدمات العامة .

وبالمثل تؤدي التغيرات في مستوى العمالة الى تغيرات مستوى

الاتفاق العام ، فمثلا انخفاض مستوى العمالة يؤدي الى زيادة الاتفاق العام (١) .

ويذكر الدكتور منيس عبد الملك في كتابه « اقتصاديات المالية العامة » عن كفاية الأداء الحكومي أنه يمكن استخراج نسبة الاتفاق الحكومي الى مجموع الاتفاق القومي كمؤشر يستدل به على مدى اتجاه الدول نحو الاشتراكية .٠٠ ففي النظام الرأسمالي لا تزيد النسبة عن  $\frac{30}{100}$  في حين تصل هذه النسبة في النظام الجماعي الى  $\frac{70}{100}$  في حين لا تتجاوز النسبة  $\frac{70}{100}$  في مصر نظرا للتنسيق بين القطاعين العام والخاص .

وقد لجأ البعض الى استخدام طرق التحليل الاقتصادي في مجال الاتفاق لقياس مدى اتاجية هذا الاتفاق .٠٠ وهناك طريقة تعرف بـ « تحليل المزايا والتكاليف » فمثلا لتحديد مقدار اتفاق الحكومة الذي يحقق أكبر مزايا ممكنة مع مراعاة التكاليف يحسن تقدير التكلفة الحدية لكل مشروع .

\* \* \*

---

(١) المالية العامة - للدكتور رياض الشبيخ .

# المبحث الثاني

## قواعد وآثار النفقات العامة

### بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

يتناول هذا المبحث موضوعين أساسيين هما :

- ١ - قواعد الاتفاق العام بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .
- ٢ - آثار النفقات العامة بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة .

### اولا : قواعد الاتفاق العام بين الاسلام والنظم المالية المعاصرة

قواعد الاتفاق العام فى الدولة الحديثة ثلاثة هى :

- ١ - قاعدة المنفعة التى تستهدف تحقيق الاتفاق العام لأقصى نفع للمجتمع .
- ٢ - قاعدة الاقتصاد فى النفقات العامة التى تقتضى عدم الاسراف فى الاتفاق وعدم الشح أيضا بمعنى أن يكون الاتفاق وسطا بين الاسراف والتقتير .
- ٣ - قاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة بين السلطة المختصة حتى يكون هناك ضوابط للاتفاق .

وإذا نظرنا الى الاتفاق العام فى الاسلام نجد أن هذه القواعد متوافرة فيه قبل أن تعرفها الدولة الحديثة . . . فقاعدة المنفعة رعاها الاسلام منذ بدايته فقد اهتم عمر بن الخطاب بتشجيع الإنتاج والاتفاق عليه من بيت المال ليعود نفعه على المسلمين ، وأمر عمرو بن العاص عند فتح مصر أن يتبع أحسن الوسائل المؤدية الى تعمير أرض مصر وزيادة إنتاجها فيزيد تبعاً لذلك خراجها ، وقد سنّال عمرو بن العاص المقوقس عن مصر

من أين يأتي عمارتها وخراجها فرد عليه المقوقس أن عمارتها وخراجها على وجوه هي :

- ١ - أن يستخرج خراجها في وقت واحد عند فراغ أهلها من زروعهم •
- ٢ - أن تحفر في كل سنة خلجانها وتصلح ترعها وجسورها •
- ٣ - ولا يظلم أهلها •

وفي نصيحة أبي يوسف لهارون الرشيد بشأن الخراج أشار عليه بقيام العمال بعمارة الأرض وشق الأنهار وتطهيرها لتحقيق أكبر منفعة ممكنة للأهالي وجاء في النصيحة ما يلي :

« رأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فيذكروا أن في بلادهم أنهارا وأراضي كثيرة فليقوموا بإصلاح هذه الأنهار مع العمل على أن يجرى الماء في هذه الأراضي الغامرة وبذلك يزيد خراجها » •

كما نجد أن قاعدة القصد في الاتفاق موجودة في الدولة الإسلامية وإذا كانت هذه القاعدة قد طالب الاقتصاديون بمراعاتها في الدولة الحديثة فإن الإسلام رعاها قبل ذلك بقرون عديدة .. وإذا كان « آدم سميث » يرى مراعاة الجباية بأقل نفقات ممكنة فإن القرآن الكريم دعا إلى القصد في الاتفاق .. فقال تعالى :

« والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » (١) •

وهذا أبو يوسف يقول لهارون الرشيد :

« وإنما ينبغي أن تتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح فإن وليتها رجلا وجاء من قبله من يوثق في دينه وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى ، ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة » ونجد أن الإسلام

(١) الفرقان : ٦٧

خص العاملين على الزكاة بأن جعل لهم جزءاً من حصيلة الزكاة حتى لا تمتد إليها اليد وفي هذا ضمان لتحقيق الاقتصاد المطلوب في نفقات الجباية .

وأما عن قاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة من الهيئة التشريعية فقد طبقها الإسلام في العصور الوسطى التي لم تكن تعرف هذه القاعدة ، فلم يقرر أبو بكر ولا عمر مرتباتهما بأنفسهما بل ان المسلمين وكبار الصحابة اجتمعوا وتشاوروا وقرروا المرتب المناسب كما تفعل تماماً المجالس النيابية في الدولة الحديثة بالنسبة لاعتماد النفقات العامة ونذكر هنا ما قاله عمر بن الخطاب عن مال المسلمين :

« وانى لا أجد هذا المال يصلحه الا خلال ثلاث :

أن يؤخذ بالحق ويعطى فى الحق ويسنع من الباطل ، انما أنا ومالكم كولى اليتيم ان استغنيت استعفت وان افتقرت أكلت بالمعروف » وكان عمر يحاسب عماله ويتشدد فى محاسبتهم محافظة منه على أموال المسلمين فكان يجمع عماله بمكة فى موسم الحج من كل عام ويسألهم عن أعمالهم ويسأل الناس عنهم ليرى مبلغ دقتهم فى الاضطلاع بواجبهم ونزاهتهم عن أموال المسلمين وكان يحصى أموال الولاة قبل ولايتهم فاذا زادت بعدها زيادة تضع نزاهتهم موضع الشبهة قاسمهم أموالهم وقد يستولى على كل زيادة فيها ويردها الى بيت المال وكان يقول لهم : « نحن انما بعثناكم ولاة ولم نبعثكم تجارا » .

\*\*\*

ثانياً : آثار النفقات العامة بين الإسلام والنظم المالية المعاصرة

للنفقات العامة آثار على النواحي التالية :

١ - اثر الإنفاق على الإنتاج القومى :

من المعلوم أن انفاق الدولة على المرافق الأصلية وهى الدفاع وحفظ الأمن والعدالة وبعض المرافق الأخرى يعتبر ضرورياً للإنتاج من حيث

انه يهيبء الظروف الملائمة لزيادة الانتاج . . وبدون ذلك فان الانتاج يتأثر لفقدان عنصر الطمأنينة لدى الشعب . والاتفاق على المرافق العامة الأخرى كالتعليم والصحة والمواصلات فانه يزيد مقدرة الأفراد على العمل والادخار . . وتأمين مستقبل الأفراد بمنحهم معاشات أو اعانات قد يدعو الى انصراف البعض عن العمل وعن الادخار ولذلك فمن الأفضل ألا تمنح اعانات للأفراد الا فى الأحوال الاضطرارية كالمرض والبطالة الاجبارية .

## ٢ - أثر الانفاق فى توزيع الدخل القومى :

من المعلوم أن من النفقات العامة ما يؤدي الى خلق دخول جديد وهذا هو ما يعرف بالنفقات الحقيقية ومنها ما يؤدي الى تحويل جزء من الدخل من فئة اجتماعية الى فئة اجتماعية أخرى وهذا هو ما يعرف بالنفقات التحويلية .

## ٢ - أثر الانفاق فى الاستهلاك القومى :

للنفقات العامة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على الاستهلاك القومى ، ويقصد بالآثار المباشرة الزيادة الأولية فى الطلب على أموال الاستهلاك أما الآثار غير المباشرة فيقصد بها الزيادات التالية فى الطلب .

والخلاصة أن الانفاق بعد أن كان محايدا أصبح يحقق أهدافا اجتماعية واقتصادية وفى الاسلام نجد أن مجالات الاتفاق لم تستهدف تحقيق النواحي المالية فحسب بل استهدفت تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية أيضا كما نجد أن الاتفاق العام فى الدولة الاسلامية له آثار هامة فى الانتاج القومى . . فعسرو بن العاص يعمل على تعمير البلاد من أموال الخراج ، وأبو يوسف ينصح هارون الرشيد بحفر الأنهار واستخدام العمال الأكفاء حتى يزيد الانتاج وتحسن أحوال البلاد .

وللزكاة تأثير قوى على الانتاج اذ تحارب الاكتناز وتشجع على الاستثمار وزيادة الناتج القومى ، وبالنسبة لتوزيع الدخل القومى نجد

أن الزكاة أداة هامة في إعادة توزيع الدخل بنقل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء والمساكين ، وبالنسبة للاستهلاك القومي نجد أن الزكاة باعطائها للفقراء ذوي الميل المرتفع للاستهلاك فإن ذلك يعمل على زيادة الاستهلاك القومي ، ونجد أن الإسلام قد راعى الأثر النفساني للبشر فأرسى قاعدة تخصيص موارد معينة للاتفاق منها في نواح معينة . . فمثلا بالنسبة للزكاة معلوم أنواع مصادرها ومعلوم أيضا أوجه الاتفاق الثمانية ، وبالنسبة للغنائم نجد أن أربعة أخماسها للمحاربين تشجيعا لهم على الجهاد في سبيل الله ، وحدد مصارف الخمس الباقي<sup>(١)</sup> .

وبالنسبة لآثار الاتفاق الحكومي نجد أنه عند دراسة ذلك لا بد من التحرى عن المورد الحكومي لمواجهة الاتفاق اذ يختلف الأثر تبعاً لاختلاف مصدر التمويل . . ففي حالة الضرائب مثلا لا يؤدي الاتفاق الى خلق وسائل دفع جديدة أما في حالة القروض واصدار أوراق نقد اضافية فإن الاتفاق يؤدي الى كثرة المتداول من وسائل الدفع .

وكذلك في حالة الاستثمار اذا قامت الدولة بتحصيل الضرائب لتمويل الاستثمار فلا يترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار .

\* \* \*

---

(١) الاتفاق العام في الإسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .